الأمم المتحدة

A/65/164

الجمعية العامة

Distr.: General
23 July 2010
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والستون

البند ٧٥ (أ) من جدول الأعمال المؤقت*

المحيطات وقانون البحار

تقرير عن أعمال عملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في اجتماعها الحادي عشر

رسالة مؤرخة ٢٢ تموز/يوليه ٢٠١٠ موجهة إلى رئيس الجمعية العامة من رئيسي العملية الاستشارية

عملا بقرارات الجمعية العامة ٣٣/٥٤ المؤرخ ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٩ و ١٤١/٥٧ المؤرخ ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٣٠/٦٠ المؤرخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ و ١١١/٦٣ المؤرخ ٥ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ٧١/٦٤ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، جرى تعييننا رئيسين للاجتماع الحادي عشر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار.

ونتشرف بأن نقدم لكم التقرير المرفق عن أعمال العملية الاستشارية في اجتماعها الحادي عشر، الذي عقد بمقر الأمم المتحدة في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠. وتتمثل نتائج الاجتماع في الموجز الذي أعددناه للمسائل والأفكار التي نوقشت أثناء الاجتماع الحادي عشر.

* A/65/150.

160810 160810 10-46230 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

ونرجو تعميم هذه الرسالة وتقرير العملية الاستشارية بوصفهما من وثائق الدورة الخامسة والستين للجمعية العامة في إطار بند جدول الأعمال المعنون ”المحيطات وقانون البحار“.

(توقيع): بول **بادجي**
دون **ماكاي**
الرئيسان

الاجتماع الحادي عشر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار

(٢١-٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠)

موجز المناقشات الذي أعده الرئيسان[١]

١ - عقد الاجتماع الحادي عشر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في الفترة من ٢١ إلى ٢٥ حزيران/يونيه ٢٠١٠، وركز مناقشاته، وفقاً لقرار الجمعية العامة ٦٤/٧١، على الموضوع المعنون ''بناء القدرات فيما يتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك العلوم البحرية''.

٢ - وحضر الاجتماع ممثلو ٨٩ دولة من الدول الأعضاء، و ٢٧ منظمة حكومية دولية وهيئات أخرى، و ١١ منظمة غير حكومية.

٣ - وكانت الوثيقتان الداعمتان التاليتان متاحتين للاجتماع: (أ) تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار (A/65/69)؛ و (ب) صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح للاجتماع (A/AC.259/L.11).

البندان ١ و ٢ من جدول الأعمال

افتتاح الاجتماع وإقرار جدول الأعمال

٤ - افتتح الاجتماع توماس ستيلتزر، الأمين العام المساعد للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نيابة عن الأمين العام. وأشار في بيانه إلى أن بناء القدرات بالقدر الكافي من شأنه أن يمكن الدول من تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والصكوك القانونية الأخرى تنفيذا فعالا، وأن يساعد في الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ التنفيذية).

٥ - وأكدت باتريشيا أو براين، وكيلة الأمين العام للشؤون القانونية والمستشارة القانونية، أن الافتقار إلى تقييم شامل للاحتياجات وقلة تبادل المعلومات وانعدام التقييمات الشاملة للنتائج وانخفاض مستويات التنسيق بين مختلف الكيانات المشاركة في أنشطة ومبادرات بناء القدرات عناصر تنال من فعالية نتائج هذه الأنشطة والمبادرات ومن إمكانية استدامتها.

(١) أُعِدّ هذا الموجز لأغراض مرجعية فقط وليس كسجل للمناقشات.

٦ - ونوه رئيسا العملية الاستشارية، بول بادجي (السنغال) ودون ماكاي (نيوزيلندا) إلى أن الموضوع محط التركيز ليس أحد مواضيع الساعة فحسب، بل إنه موضوع يحظى بأهمية أساسية لتنفيذ الاتفاقية وغيرها من الصكوك القانونية ذات الصلة بقانون البحار. وأكدا أن بناء القدرات أساس لتمكين الدول من الاستفادة تماما من المحيطات ومواردها. كما استرعى الرئيسان الانتباه إلى الوضع الحرج لصندوق التبرعات الاستئماني الذي أنشئ بموجب القرار ٥٥/٧ بغرض مساعدة البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والدول النامية غير الساحلية، في حضور اجتماعات العملية الاستشارية.

٧ - واعتمد الاجتماع صيغة المناقشات وجدول الأعمال المؤقت المشروح وأقر تنظيم الأعمال المقترح.

البند ٣ من جدول الأعمال

التبادل العام للآراء

٨ - ترد المناقشات التي جرت بشأن موضوع التركيز في الجلسات العامة وحلقة النقاش في الفقرات من ١٠ إلى ٨٣ أدناه.

٩ - أعربت الوفود عن تقديرها لتقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار. ولاحظت عدة وفود مع القلق بوجه خاص الاستنتاج الذي خلص إليه التقرير بعدم إجراء أي تقييم شامل على الصعيد العالمي لاحتياجات الدول في مجال بناء القدرات المتعلقة بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك العلوم البحرية. وأعربت وفود عن أسفها لأن التقرير لا يتضمن إسهامات الدول، إذ إن الجمعية العامة لم تطلب إلى الأمين العام، في قرارها ٧١/٦٤، أن يلتمس آراءها، آملة أن تحصل على هذه المعلومات في مناسبة لاحقة.

مجال التركيز: بناء القدرات فيما يتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك العلوم البحرية

١٠ - وفقاً لجدول الأعمال المشروح، جرت هيكلة المناقشات في حلقة النقاش حول أربعة أجزاء هي: (أ) تقييم الاحتياجات إلى بناء القدرات فيما يتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك العلوم البحرية؛ و (ب) استعراض عام لأنشطة مبادرات بناء القدرات فيما يتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك العلوم البحرية ونقل التكنولوجيا؛ و (ج) التحديات أمام تحقيق الفعالية في بناء القدرات فيما يتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك العلوم البحرية ونقل التكنولوجيا؛ و (د) الجديد من النهج، وأفضل

الممارسات والفرص لتحسين بناء القدرات فيما يتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار. وبدأ كل جزء بعروض قدمها المشاركون في حلقة النقاش أعقبتها مناقشات.

١١ - وأعرب المشاركون عن رأي عام مؤداه أن بناء القدرات أمر ضروري لضمان تمكن جميع الدول، ولا سيما البلدان النامية، من تنفيذ الاتفاقية، والاستفادة من التنمية المستدامة للمحيطات، والمشاركة التامة في المنتديات العالمية والإقليمية التي تتناول شؤون المحيطات وقانون البحار. وأشارت عدة وفود إلى أن الاتفاقية هي الإطار القانوني لجميع قضايا المحيطات والأنشطة المتصلة بالمحيطات، بما فيها بناء القدرات.

١٢ - وأبرزت وفود عديدة الصعوبات التي تواجهها البلدان النامية في ممارسة حقوقها بموجب الاتفاقية والاستفادة من المحيطات. ورئي أن من الضروري، لتحقيق سلام وأمن دائمين في المحيطات واستخدامها على نحو مستدام، تمكين البلدان النامية من المشاركة على قدم المساواة في شؤون المحيطات ومساعدتها في إدارة واستغلال موارد البحار، بما فيها تلك الخاضعة لولايتها. وأكدت عدة وفود أن أنشطة بناء القدرات ينبغي أن تهدف إلى تطوير القدرات من أجل المشاركة الفعالة في الأنشطة الاقتصادية، ولا سيما في مصائد الأسماك المستدامة، وينبغي ألا تقتصر على تنفيذ الالتزامات الدولية.

١٣ - وأكد المشاركون عموما أهمية الموضوع محط التركيز. وأكدت عدة وفود أهميته الخاصة في ضوء المخاطر العديدة التي تهدد البيئة البحرية، بما فيها حادث التلوث النفطي الخطير في خليج المكسيك.

١ - تقييم الاحتياجات إلى بناء القدرات فيما يتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك العلوم البحرية

(أ) عروض المشاركين في حلقة النقاش

١٤ - أشار فيليب سوندرز، عميد كلية الحقوق في جامعة دالهاوسي، إلى أن اتفاقات الدول وصكوكها القانونية غير الملزمة وممارساتها فيما بعد زادت من تطوير الأحكام العامة للاتفاقية المتعلقة ببناء القدرات. غير أنه ما زالت هناك ثغرات على مستوى التطبيق وينبغي للمجتمع الدولي أن يكون أكثر إدراكا للضغوط الناتجة عن استمرار اعتماد نظم قانونية جديدة. وقام آسموند بيوردال، مدير مركز التعاون الإنمائي في مجال مصائد الأسماك، وهو معهد نرويجي للأبحاث البحرية، بعرض تجربة النرويج في تطوير الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك استنادا إلى العلوم والقوانين وتدابير المراقبة والجزاءات. كما تم الترويج لهذا النهج من خلال برنامج نانسن. ولاحظ أنه على الرغم من الجهود القيمة المبذولة لبناء القدرات في

مجال العلوم البحرية، ما زالت هناك احتياجات رئيسية. وقدم سوا ن. ف. تانيلو، المدير العام لوكالة مصائد الأسماك لمنتدى جزر المحيط الهادئ، معلومات عن احتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية في مجال بناء القدرات، ولا سيما المتعلقة منها بمصائد الأسماك. وتشمل أشكال المساعدة اللازمة: المساعدة المالية؛ وتنمية الموارد البشرية؛ والمساعدة التقنية؛ ونقل التكنولوجيا، بوسائل منها ترتيبات المشاريع المشتركة؛ والخدمات الاستشارية والتشاورية. وتم التأكيد على الحاجة إلى دعم تنمية القدرات على المدى البعيد وتنسيق مصادر بناء القدرات. وأشار جيرمان ميشيل رانجاونينا، رئيس دائرة التشريعات والدعاوى القضائية في إدارة الشؤون القانونية بوزارة خارجية مدغشقر، إلى أن عدم كفاية فهم الصكوك الدولية الحالية والقدرة المحدودة لتنفيذها يشكلان تحديا كبيرا. وتتعلق احتياجات بناء القدرات الأخرى بالرصد والمراقبة والإشراف في المناطق الاقتصادية الخالصة، لأغراض منها على الأخص مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ وقدرة البلدان النامية الساحلية على تنمية مواردها بما يحقق منفعتها الاقتصادية – الاجتماعية؛ والتثقيف في مجال مناولة الأسماك وتجهيزها؛ والشفافية والإدارة السليمة؛ وحماية البيئة البحرية؛ والأمن البحري، ولا سيما مكافحة القرصنة. وقدمت فابيولا خيمينيس موران سوتومايور، نائبة مدير إدارة القانون الدولي في وزارة خارجية المكسيك، عرضاً بالنيابة عن غالو كاريرا، عضو لجنة حدود الجرف القاري، ورييكا نابارو من شركة بترولیوس میهیکانوس، مبرزةً التحديات التي يطرحها تعيين الحد الخارجي للرصيف القاري بموجب الاتفاقية[٢]. وأشارت إلى بعض مبادرات بناء القدرات المتاحة للدول التي تقدم طلبات إلى لجنة حدود الجرف القاري. وعرض بيتر غيلروث، مدير شعبة الإنذار المبكر والتقييم في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تجربة البرنامج في مجال بناء القدرات. وأكد ضرورة بذل المزيد من الجهود في مجالات مثل الإدارة القائمة على النظم الإيكولوجية، وإصلاح النظم الإيكولوجية، وتقييم خدمات النظم الإيكولوجية، والتكيف مع تغير المناخ، والتخطيط المكاني البحري، ومعالجة آثار صيد الأسماك على النظم الإيكولوجية، وأساليب الرصد وعمليات التقييم.

(ب) مناقشات الجلسات العامة وحلقة النقاش

١٥ – أشارت عدة وفود إلى أنه ينبغي تناول احتياجات الدول النامية من منظور شامل ومتعدد الاختصاصات، وأنه ينبغي تكييف البرامج للاستجابة لمختلف المتطلبات والأحوال.

---

(٢) أكدت فابيولا خيمينيس موران سوتومايور في ردها على سؤال طرحه أحد الوفود أن الخرائط المستخدمة في العرض تعزى حصراً إلى واضعيها. وقد أُعرب عن التحفظ على محتويات إحدى الخرائط المستخدمة في العرض.

وتم في هذا الصدد التأكيد على أن إعداد تقييمات للاحتياجات أمر حاسم الأهمية لتحديد الأولويات ووضع البرامج، وأمر أساسي إذا ما أريد لبرامج بناء القدرات أن تعكس ظروف البلدان المستفيدة وأولوياتها المحددة. وأشير إلى أن التقييمات تتأثر بعامل الوقت، ولا سيما في قطاعات مثل مصائد الأسماك التي يمكن أن تتغير فيها الأولويات. وفي الوقت ذاته، أشير إلى ضرورة وضع برامج تواجه تحديات طويلة الأجل بدلا من المشاكل العاجلة. وأكد بعض الوفود تحديدا جدوى تقييمات احتياجات بناء القدرات في مجال التصدي للصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم.

١٦ - وأكدت عدة وفود أن البلدان النامية هي أفضل من يقيم احتياجاتها إلى المساعدة في مجال بناء القدرات وأنه ينبغي احترام آرائها في هذا الصدد. وأشير إلى أن من الضروري أن تحدد فرص بناء القدرات على أساس ترتيبات بناء القدرات والأولويات المحددة لبناء القدرات والاحتياجات والطلبات التي تقدمها البلدان النامية. ورئي أن تمنح الأولوية بوجه خاص لاحتياجات أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية.

١٧ - وأشار أحد المشاركين في حلقة النقاش إلى أن إعداد تقييمات للاحتياجات، على مستوى المشاريع هو أمر اعتيادي. وأشار مشارك آخر إلى أنه يمكن أن تركز تقييمات الاحتياجات على المعلومات المستقاة من عمليات الاستعراض المنتظمة لحالة البيئة البحرية، بما في ذلك التوقعات البيئية العالمية، وتقييم الألفية للنظم الإيكولوجية، و ''تقييم التقييمات''، والاحتياجات المحددة ضمن إطار برنامج البحار الإقليمية وبرنامج العمل العالمي لحماية البيئة البحرية من الأنشطة البرية.

١٨ - وأكدت وفود على الحاجة إلى بناء القدرات التي تمكنها من تنفيذ الاتفاقية بفعالية. كما أشير إلى الحاجة إلى المساعدة في تطبيق أحكام صكوك المنظمة البحرية الدولية تطبيقا فعالا. وعلاوة على ذلك، تم التأكيد على الحاجة إلى التدريب على وضع السياسات والتشريعات، وكذلك على تدابير وأدوات الإنفاذ. كما كشفت الحاجة إلى بناء القدرات في هذه المجالات.

١٩ - ورأى المشاركون عموما أن من الضروري أن يشمل مجهود بناء القدرات طائفة واسعة من المساعدات، بما في ذلك الموارد المالية والبشرية والقدرات المؤسسية والعلمية، وأن يكون مستداماً. واقترحت عدة وفود أن تشجع المنظمات الدولية بناء القدرات عن طريق إنشاء مراكز وطنية وإقليمية للأبحاث التكنولوجية والعلمية وتعزيزها وفقا لما هو منصوص عليه في الاتفاقية. وأفيد أنه يمكن أيضاً للمنظمات الحكومية الدولية ولشركاء آخرين أن يستكشفوا مجالات التعاون وبناء القدرات بالاشتراك مع منظمات دون إقليمية، مثل الجماعة

الإنمائية للجنوب الأفريقي. وشددت وفود أخرى على أهمية اتفاقات التعاون الدولي، ولا سيما تلك التي تشجع إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص والتي تعترف، مثلاً، بشهادات كفاءة البحارة. كما أشير إلى أن عملية بناء القدرات ينبغي أن تدعم النظم القانونية الوطنية، ولا سيما في وضع السياسة المتعلقة بالمحيطات واعتماد نهج النظم الإيكولوجية، وإدارة الموارد والإدارة البيئية.

٢٠ - واعتبرت وفود عديدة بناء القدرات في مجالات حفظ موارد مصائد الأسماك وإدارتها واستخدامها المستدام حاجة ملحة. وأشير على وجه الخصوص إلى أن القدرات ضرورية لزيادة توافر المشورة العلمية؛ وجمع وتجهيز البيانات، بما فيها البيانات المتعلقة بمصائد الأسماك وحالة الأرصدة السمكية؛ والرصد والمراقبة والإشراف، وعلى الأخص لمكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ والامتثال والإنفاذ؛ وإيجاد الأسواق؛ ومناولة الأسماك وتجهيزها. وفي هذا الصدد، أقر بالتطلعات المشروعة للبلدان النامية المتمثلة في تنمية مصائدها في المنطقة الاقتصادية الخالصة والوصول إلى مصائد أعالي البحار. وإضافةً إلى ذلك، لوحظ أنه ينبغي عدم إبرام اتفاقات لصيد الأسماك بين بلدان نامية ودول تزاول الصيد في المياه البعيدة ما لم يعد تقييم علمي لمدى توافر فائض في الرصيد السمكي. وفي هذا الصدد، ذكر أن إتاحة الإمكانية أمام السفن الأجنبية للوصول إلى الموارد الحية في المنطقة الاقتصادية الخالصة لم تتجسد في فرص لبناء القدرات. ورأى بعض الوفود أن تقييم بناء القدرات في الاتفاقات المبرمة أمر ضروري وحاسم الأهمية.

٢١ - وتم التأكيد على أن تمضي المناقشة المتعلقة باحتياجات بناء القدرات في سياق مصائد الأسماك جنباً إلى جنب مع الاستعراض الرفيع المستوى المتواصل للتقدم المحرز في معالجة مواطن ضعف الدول الجزرية الصغيرة النامية من خلال تنفيذ استراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية في الجمعية العامة ضمانا لوجود صلة بين استراتيجيات التنمية واستراتيجيات مصائد الأسماك. وأشير إلى أن بناء القدرات مسألة شاملة لجميع الفصول المواضيعية الواردة في برنامج عمل بربادوس واستراتيجية موريشيوس، وأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تحتاج إلى قدرات ومهارات محددة لتنفيذ هذه الفصول. وإشارةً إلى ضرورة الربط بين عمليات الأمم المتحدة، أفادت عدة وفود بوجود صلة واضحة بين المناقشات المتعلقة ببناء قدرات العملية الاستشارية والاستعراض الخمسي الرفيع المستوى لاستراتيجية موريشيوس الذي سيجري في أيلول/سبتمبر ٢٠١٠. وسلط الضوء على الدعوة لإنشاء مراكز إقليمية للأبحاث العلمية البحرية (انظر الفقرة ١٩ أعلاه)، ولا سيما في منطقة المحيط الهادئ، باعتبارها مثالاً على نتيجة ملموسة يمكن أن تتمخض عن الاستعراض الخمسي لاستراتيجية موريشيوس.

٢٢ - وأكد بعض الوفود على المشاكل المتعلقة باحتياجات الحفظ والتنمية الاقتصادية في مصائد الأسماك الصغيرة الحجم والتقليدية. ورأى بعضها أنه يمكن للحكومات أن تتدخل لإيجاد عمل بديل لمنع الصيادين فيها من المغالاة في الصيد وتفادي استنزاف الأرصدة، وكفالة سبل عيش المجتمعات المحلية في الوقت ذاته.

٢٣ - واستُرعي الانتباه أيضاً إلى أهمية دقة التنبؤ بحالة الطقس وإمكانية الحصول على معلومات عن الأحوال الجوية للصيد في مصائد صغيرة الحجم. وفي هذا الصدد، طُلب إلى منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة أن تنظر في توسيع نطاق تعاونها مع المنظمة العالمية للأرصاد الجوية.

٢٤ - وأُعرب عن وجهة نظر عامة مفادها أن الاستخدام المستدام للمحيطات يتوقف على العلوم البحرية وكفاية المعارف العلمية. وتم التشديد على أهمية الجزء الثالث عشر من الاتفاقية المتعلق بالبحث العلمي البحري وكذا على الحاجة إلى تعميم نتائج البحوث والتحليلات المتعلقة بالأبحاث العلمية البحرية، عملا بالمادة ١٤٣ من الاتفاقية. ولاحظت عدة وفود أن الحاجة إلى بناء القدرات لإجراء الأبحاث العلمية البحرية أعرب عنها في صكوك شتى، منها خطة جوهانسبرغ التنفيذية، وجدول أعمال القرن ٢١ الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والأهداف الإنمائية للألفية، وقرارات الجمعية العامة، ونتائج الاجتماع الثاني للعملية الاستشارية.

٢٥ - وأكدت عدة وفود أن دولا كثيرة ما زالت تفتقر إلى القدرات اللازمة من حيث الموارد البشرية والمعدات والهياكل الأساسية لإجراء الأبحاث الأساسية المطلوبة لجمع أفضل المعلومات العلمية، بتطبيق أفضل الممارسات المتاحة، ودعم عملية صنع القرار السديد من أجل التنمية المستدامة وحماية المحيطات ومواردها. ولهذا، اعتبرت مسألة بناء القدرات لإجراء البحوث العلمية البحرية، ولا سيما في البلدان النامية، مسألة أساسية.

٢٦ - ولاحظ بعض الوفود أن لبناء القدرات في مجال العلوم البحرية هدفان هما: إيجاد وتحسين المعارف المتعلقة بالموارد وفهم طبيعة النظم الإيكولوجية البحرية وتكوينها البيولوجي؛ وتوفير المعلومات للاسترشاد بها في اتخاذ تدابير الحفظ والإدارة. ويتعين على وجه التحديد النظر بعناية في الصلة القائمة بين العلم والسياسة العامة فيما يتعلق بمصائد الأسماك وبحماية البيئة البحرية. وأُشير إلى أن هذه الصلة هي أحد الاعتبارات الهامة في المناقشات المتعلقة بالعملية المنتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. كما أُشير إلى أن عدم كفاية الوصل بين العلم والسياسة العامة

يعزى جزئياً، في سياق المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، إلى عدم الإبلاغ عن البيانات وتحليلها، بالإضافة إلى ضحالة إحصاءات مصائد الأسماك.

٢٧ - وأبرز بعض الوفود الحاجة إلى تحسين شبكات الرصد العالمية المعنية بالمحيطات والبحار، ولا سيما برامج رصد المحيطات، مثل الشبكة العالمية لرصد المحيطات، من أجل زيادة فهم الصلة بين المحيطات والغلاف الجوي.

٢٨ - وأشارت عدة وفود إلى أن نقل التكنولوجيا البحرية ضروري لبناء القدرات، ولا سيما في مجال العلوم البحرية. كما أشارت إلى اعتقادها بأن الجزء الرابع عشر من الاتفاقية هو الجزء الذي ينطوي على أكبر ثغرة في التنفيذ. واسترعى أحد الوفود الانتباه أيضاً إلى خطة بالي الاستراتيجية لدعم التكنولوجيا وبناء القدرات لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٢٩ - ورأى المشاركون عموما أن تعيين الحد الخارجي للرصيف القاري هو مجال رئيسي من المجالات التي يحتاج فيها عدد من الدول إلى بناء القدرات. كما أُبرزت الحاجة إلى القدرات التي تمكن من استغلال موارد الجرف القاري.

٣٠ - ورأوا كذلك عموما أن مواصلة تطوير الهياكل الأساسية وتنمية خبرات الموارد البشرية هي مسألة حاسمة الأهمية. وتتضمن المجالات المحددة باعتبارها في حاجة إلى بناء القدرات البحوث المتصلة بالطاقة، مع التركيز بوجه خاص على التدريب في مجال الفيزياء الجيولوجية البحرية، وعلوم الرسوبيات وعلوم المحيطات؛ والتكنولوجيا الأحيائية البحرية وحقوق الملكية الفكرية؛ والمسح الهيدروغرافي ورسم الخرائط البحرية، بما في ذلك الرسم الإلكتروني للخرائط البحرية؛ ووضع خرائط للمحيطات؛ وتعزيز الهياكل الإدارية، بما في ذلك الإدارة الساحلية المتكاملة؛ وحماية البيئة البحرية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية البحرية الهشة؛ وإعداد دراسات متعمقة عن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق حدود الولاية الوطنية؛ وإنشاء المحميات البحرية؛ ومنع التلوث البحري والتخفيف من وطأته والسيطرة عليه، بما فيه التلوث الناجم عن انسكابات النفط؛ وإدارة المرافئ والمحيطات لمعالجة مسائل تتعلق بحماية الأرواح في البحر، ومناولة المواد الخطرة وأمن المرافئ؛ وسلامة نقل المواد المشعة؛ والتأهب للكوارث؛ ونظم الإنذار بالتسونامي؛ والأمن في المحيطات، ولا سيما فيما يتعلق بالقرصنة؛ والضجيج تحت الماء؛ ومعالجة الآثار السلبية لتغير المناخ، وعلى الأخص الآثار المتعلقة بالمناطق الساحلية الواطئة والدول الجزرية الصغيرة النامية.

٣١ - وأبرز بعض الوفود أيضاً الحاجة إلى المساعدة في سد الثغرات في تنفيذ القواعد الدولية لحماية البيئة البحرية وحفظ الموارد، مع مراعاة مستويات قدرات الدول؛ وتعزيز قدرة دول العلم على الاضطلاع بمسؤولياتها فيما يتعلق بالسفن التي ترفع علمها في أعالي

البحار؛ وتيسير المشاركة الفعالة في الأنشطة المنفذة في المنطقة، بما فيها الأبحاث العلمية البحرية، وفي المنظمات والترتيبات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك. وثمة حاجة أيضا إلى تقديم المساعدة لدعم المشاركة في الاجتماعات الدولية، وذلك مثلا من خلال تقديم التبرعات للصناديق الاستئمانية ذات الصلة. كما أبرزت الحاجة إلى توفير تدريب خاص على استخدام الأدوات الحديثة، مثل تقييمات الأثر البيئي. وإضافة إلى ذلك، كشفت الحاجة إلى إقامة تحالفات بين القطاع الأكاديمي والقطاع الخاص بغرض تشاطر الفوائد المستمدة من الموارد الجينية البحرية، بما في ذلك حقوق الملكية الفكرية.

٢ - استعراض عام لأنشطة/مبادرات بناء القدرات فيما يتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك العلوم البحرية ونقل التكنولوجيا

(أ) عروض المشاركين في حلقة النقاش

٣٢ - عرض خوان كارلوس مارتين فراغيرو، الكاتب العام بوزارة الشؤون البيئية والريفية والبحرية في إسبانيا، تجربة بلده في مجال التعاون الدولي في شؤون المحيطات بإبراز الأهداف الرئيسية لهذا التعاون وأنواع أدوات التعاون المستخدمة وإعطاء أمثلة عن مبادرات التعاون[٣]. وألقت السيدة هايوين جانغ، نائبة مدير معهد الشؤون البحرية في الصين، نظرة عامة على أنشطة ومبادرات الصين لبناء القدرات في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك العلوم البحرية ونقل التكنولوجيا، مع التركيز على الإطار الداخلي للصين لمعالجة المسائل المتعلقة بالمحيطات، فأبرزت أمثلة من مبادرات التعاون الثنائية والمتعددة الأطراف، بما في ذلك التعاون فيما بين بلدان الجنوب. وبيَّن إيرليك ديسا، مدير اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التابعة لليونسكو ونائب أمينها التنفيذي، السياق العام لأنشطة بناء القدرات في إطار ولاية اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، فضلا عن مبادئها المتعلقة بتنمية القدرات التي تهدف إلى تمكين البلدان النامية من تحقيق أولوياتها. وبيَّن نيي أدونتون، الأمين العام للسلطة الدولية لقاع البحار، الأنشطة التي تقوم بها السلطة لتعزيز قدرة الدول النامية على المشاركة في نتائج البحوث العلمية البحرية في المنطقة والاستفادة منها، فسلط الضوء على صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية، والحلقات الدراسية الإقليمية للتوعية، وبرنامج المنح الدراسية لجامعة تونجى والسلطة الدولية لقاع البحار. وعرض مارسيل كروزي، مدير شؤون التدريب والاتصال في الشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف المعنية بالأنشطة ذات الصلة بصيد الأسماك، أنشطة الشبكة لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه

(٣) أبدى أحد الوفود تحفظا إزاء محتويات نشرتين من النشرات التي أتاحها المحاور في الجزء الخلفي من قاعة الاجتماع، وتتعلقان ببعض أنشطة إسبانيا التي قامت بها السفينة ميغيل أوليفر.

وغير المنظم عن طريق تبادل المعلومات، والمساعدة في مواءمة القوانين والإجراءات وتقديم التوجيه بشأن أوجه الاستخدام الفعالة للموارد المحدودة. وبيَّن شيردساك فيرابات، المدير التنفيذي للمعهد الدولي للمحيطات، أن المعهد يروِّج لاتباع نهج متعدد المستويات لبناء القدرات في مجال إدارة المحيطات والتنمية المستدامة من خلال رسمه لخرائط طرق استراتيجية ووضعه لبرامج تدريبية ومشاريع للإدارة التكيفية على جميع المستويات، بما في ذلك عن طريق التعاون مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والحكومات والمجتمعات المحلية والكيانات المعنية الأخرى. وأبرز أعمال المعهد الدولي للمحيطات الرامية إلى تنمية القدرات البشرية اللازمة للتكيف وبناء القدرة على التحمل في المناطق الساحلية.

٣٣ - وقدم سيرغي تاراسنكو، مدير شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التابعة لمكتب الشؤون القانونية في الأمم المتحدة، معلومات عن أنشطة الشعبة في مجال بناء القدرات، بما في ذلك دورها في إدارة الصناديق الاستئمانية والزمالات ووضع برامج التدريب وتنفيذها.

(ب) مناقشات الجلسات العامة وحلقة النقاش

٣٤ - أكدت عدة وفود أن أنشطة بناء القدرات في شؤون المحيطات وقانون البحار تكتسي أهمية قصوى في عملية تنمية العديد من الدول النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية. وقدمت وفود عديدة معلومات عن برامجها الحالية لبناء القدرات وأنشطتها المتعلقة بطائفة واسعة من المسائل، تشمل العلوم البحرية، وحماية البيئة البحرية، والمناطق البحرية المحمية، وحفظ الموارد وإدارتها المستدامة، واستغلال النفط والغاز، وترسيم الحد الخارجي للرصيف القاري، وترسيم الحدود البحرية، والشحن والنقل البحري، وتقليل المخاطر والسياحة المستدامة. كما قدمت معلومات عن صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وعن الامتثال والإنفاذ في مصائد الأسماك، مثل تدابير الصعود إلى السفن وبرامج التفتيش والمراقبة، والتعاون في تنمية مصائد الأسماك، والأمن البحري والسلامة البحرية، وعمليات الموانئ والمراقبة التي تقوم بها دولة الميناء، والإدارة المتكاملة للمنطقة الساحلية، والتعدين في قاع البحار، وصياغة القوانين، وتعزيز التعاون الإقليمي.

٣٥ - وقدمت أيضا عدة وفود تفاصيل عن أنواع أنشطة بناء القدرات التي تقوم بها، بما في ذلك تقديم المساعدة المالية، وتنمية الموارد البشرية، وبرامج التعليم والتدريب، والدعم العيني، واتفاقات التعاون، والمساعدة التقنية، واستضافة الهيئات الدولية، والتعاون الثنائي والإقليمي فيما بين بلدان الجنوب. ونُفذت أيضا أنشطة لبناء القدرات قدمت فيها البلدان النامية التدريب التقني عن طريق وكالاتها الوطنية للتعاون و/أو بمساعدة مالية كاملة أو جزئية من وكالات دولية.

٣٦ - ودعيت الدول الأعضاء والمنظمات الدولية إلى إتاحة تلك المعلومات إلى شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار لتضعها على موقعها الشبكي.

٣٧ - وأبرز العديد من الوفود أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها عدد من الهيئات أو المنظمات، بما في ذلك مرفق البيئة العالمية، واللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية، والسلطة الدولية لقاع البحار، والشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف المعنية بالأنشطة ذات الصلة بصيد الأسماك، والمعهد الدولي للمحيطات، ومعهد القانون البحري الدولي، ومؤسسة نيبون اليابانية، وأكاديمية رودس، وبرنامج التدريب في مجال مصائد الأسماك بجامعة الأمم المتحدة، والمركز الإقليمي للاستجابة في حالات الطوارئ الناشئة عن التلوث البحري في منطقة البحر الأبيض المتوسط، ولجنة التعاون التقني التابعة للمنظمة البحرية الدولية وكذلك أنشطة شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار (انظر أيضا الفقرة ٨٦ أدناه). وأشير أيضا إلى أنشطة بناء القدرات التي يضطلع بها الاتحاد الأوروبي. وأشار بعض الوفود إلى الكيفية الخاصة التي استفادت بها هي وبلدانها من أنشطة محددة لبناء القدرات.

٣٨ - وأبرز العديد من الوفود أن صندوق الهبات التابع للسلطة الدولية لقاع البحار يسَّر مشاركة علماء من البلدان النامية في البحوث العلمية البحرية في المنطقة. وأشار بعض الوفود إلى أن اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية كانت نشطة في مجال بناء القدرات في العلوم البحرية على مدى الخمسين سنة الماضية واحتفلت بعيدها الذهبي في عام ٢٠١٠. وأشارت عدة وفود إلى أن اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية مكنت البلدان النامية من مواجهة التحديات المتعلقة بالبحار من خلال استراتيجيات تستند إلى العلم. كما ساعدت في تقوية القدرات المؤسسية بتعزيز مهارات القيادة وكتابة المقترحات وتكوين الأفرقة. وجرى أيضا إبراز أنشطة المعهد الدولي للمحيطات من خلال مراكزه التنفيذية أو جهات التنسيق التابعة له في ٢٥ بلدا التي أنشئت داخل الجامعات، والحكومات، والمنظمات غير الحكومية.

٣٩ - وأشار العديد من الوفود إلى أن مؤسسة نيبون اليابانية وفرت أنشطتها في مجال بناء القدرات بطريقة فريدة وفعالة، ما مكن بعض البلدان النامية من سد الثغرات المتصلة بالقدرات، ولا سيما فيما يتعلق بالتدريب. وأُبرِز برنامج الزمالات المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون باعتباره أداة حيوية لتعزيز القدرات التقنية في مجال قانون البحار. واختير المستفيدون من زمالات مؤسسة نيبون، ومعظمهم من المسؤولين الحكوميين، على أساس تقييم احتياجات الدول النامية بغية تحديد أفضل سبل لتقديم الدعم لها.

٤٠ - وأعرب عدد من الوفود عن دعم أنشطة بناء القدرات التي تقوم بها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك في البرنامج المشترك بين الأمم المتحدة ومؤسسة نيبون

وزمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ، فضلا عن مختلف الصناديق الاستئمانية التي تديرها الشعبة. وأُبرزت أيضا الجهود التي تبذلها الشعبة لتجميع المعلومات المتعلقة بمبادرات بناء القدرات، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام، ووُصفت بأنها أعمال رائدة. وتم تأكيد ضرورة دعم أعمال الشعبة (انظر أيضا الفقرة ٨١ أدناه).

٤١ - وسلطت الوفود الضوء على صندوق المساعدة المنشأ في إطار الجزء السابع من اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية الذي تشترك في إدارته شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار ومنظمة الأغذية والزراعة، وذلك بوصفه مصدرا مهما من مصادر المساعدة في مجال بناء القدرات. وتمت الإشارة إلى أن المزيد من الأموال استخدمت في الآونة الأخيرة في مبادرات محددة لبناء القدرات، بما في ذلك إنشاء منظمات إقليمية جديدة لإدارة مصائد الأسماك، وتعزيز المنظمات الإقليمية القائمة لإدارة مصائد الأسماك، وتنمية الموارد البشرية، وتوفير التدريب التقني والمساعدة التقنية. وتم أيضا توضيح أن الدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية هي وحدها المؤهلة لتلقي المساعدة من صندوق المساعدة المنشأ في إطار الجزء السابع. وبالإضافة إلى ذلك، تمت الإشارة إلى أن الشعبة أعدت مجموعة من مصادر المساعدة المتاحة للدول النامية في مجال حفظ وإدارة موارد مصائد الأسماك، واحتياجات الدول في مجال بناء القدرات. وأشيد بهذه المجموعة بوصفها أداة قيمة لتحديد المجالات التي توجد فيها مساعدة متاحة والمجالات التي تحتاج إلى المزيد من الجهود المركزة والاتساق في السياسات في تقديم المساعدة والتعاون.

٤٢ - وسُلط الضوء على الشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف المعنية بالأنشطة ذات الصلة بصيد الأسماك بوصفها مبادرة حيوية لبناء القدرات ومثالا لكيفية تعزيز بناء القدرات بشكل ملموس بهدف مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم (انظر أيضا الفقرة ٨٣ أدناه).

٤٣ - وأشار بعض الوفود إلى أن هناك مجموعة متنوعة من الوسائل الأخرى لتقديم المساعدة إلى الدول النامية في مجال حفظ مصائد الأسماك وإدارتها المستدامة، بما في ذلك الصناديق التي تنشئها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، والمؤسسات المالية الدولية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وكذلك البرامج المتعددة الأطراف والثنائية. وقُدمت أنواع مختلفة من المساعدة، بما في ذلك في مجالات إعداد التقييمات العلمية، والقيام بالرصد والمراقبة والإشراف، والتخفيف من المصيد العرضي، ووضع السياسات التنظيمية الداخلية، وبناء المؤسسات. وفي هذا الصدد، يوفر برنامج التدريب في مجال مصائد الأسماك بجامعة الأمم المتحدة دورة دراسية عليا لمدة ستة أشهر في مجال تنفيذ سياسات تنمية مصائد الأسماك،

تُكمَّل بدورات تدريبية قصيرة في البلدان الشريكة يجري وضعها وتنظيمها بالتعاون مع مؤسسات التدريب المحلية والشركاء الآخرين. كما عزز برنامج التدريب في مجال مصائد الأسماك بجامعة الأمم المتحدة التعاون مع عدة هيئات إقليمية ودولية.

٤٤ - ووجهت وفود أخرى الانتباه إلى تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات على الصعيد الإقليمي، بما في ذلك في الاستغلال المستدام لمصائد الأسماك، أو أبرزت الجهود الإقليمية المبذولة في أوساط الدول النامية لمكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم على النحو المحدد في خطة العمل الدولية لمنظمة الأغذية والزراعة لمنع صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم وردعه والقضاء عليه. وبصدد هذه الجهود، أكدت الوفود أيضا أهمية قوائم السفن التي تمارس صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ونظم المراقبة من جانب دولة الميناء وتبادل المعلومات ووضع سجل عالمي لمنظمة الأغذية والزراعة لسفن الصيد.

٤٥ - كما أبرزت الوفود أنشطة بناء القدرات في قطاعات أخرى. فمثلا، أشار بعض الوفود إلى دور التعاون الثنائي في تقديم المساعدة التقنية لمساعدة البلدان النامية في ترسيم الحد الخارجي لرصيفها القاري وراء ٢٠٠ ميل بحري. وتمت الإشارة إلى أن الأنشطة المتصلة بتعيين الحد الخارجي للرصيف القاري، بما في ذلك أنشطة رسم الخرائط العلمية لقاع البحر، زادت من القدرات التقنية والعلمية للعديد من الدول، وهي قدرات يمكن استخدامها بعد ذلك لدعم أنشطة بناء القدرات في الدول النامية.

٤٦ - وقدم الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة معلومات عن المساعدة التي قدمها إلى أكثر من ٧٥ بلدا من أجل إعداد استراتيجيات وطنية للحفظ والتنوع البيولوجي وتنفيذها. ومن خلال المبادرة العالمية للتنوع البيولوجي في المحيطات، يسعى الاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة إلى مساعدة البلدان والهيئات الإقليمية والعالمية على وضع واستخدام البيانات والأدوات والمنهجيات لتحديد المناطق ذات الأهمية الإيكولوجية، مع تركيز أولي على مناطق أعالي البحار وقاع البحار الموجودة خارج نطاق الولاية الوطنية. كما تعاون مع شبكة تعداد الكائنات الحية البحرية. والمعلومات المتعلقة بأعمال هذه الشبكة متاحة للجمهور على شبكة الإنترنت ومن خلال قواعد بيانات مفتوحة، وتشكل موردا لصانعي القرارات عند النظر في أفضل سبل إدارة الموارد البحرية في المحيطات.

٤٧ - وفيما يتعلق بالنقل البحري الدولي، قدمت المنظمة الهيدروغرافية الدولية معلومات عن القطاعات الثلاثة المتميزة لنشاطها في مجال تنمية القدرات، وهي إدارة معلومات السلامة البحرية، والمسح الهيدروغرافي، وإنتاج رسومات الخرائط. واضطلع المكتب الدولي للحاويات

والنقل المتعدد الوسائط بأنشطة في مجال بناء القدرات بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، وكذلك مع الوكالات الحكومية وممثلين لقطاع الصناعة، بما في ذلك برامج التثقيف والنشر والاتصال الرامية إلى إذكاء الوعي وزيادة الامتثال للاتفاقية الجمركية بشأن الحاويات لعام ١٩٧٢، ولا سيما المعايير الدولية لترميز الحاويات المتعددة الوسائط وتحديدها وتوسيمها. ورحب أيضا بعض الوفود بالجهود المشتركة لمنظمة الأغذية والزراعة ومنظمة العمل الدولية والمنظمة البحرية الدولية لوضع معايير السلامة لسفن الصيد الصغيرة.

٤٨ - وأشارت الجمعية البرلمانية للبحر الأبيض المتوسط إلى أنها بصدد وضع أدوات لمكافحة الجريمة المنظمة، بما في ذلك الاتجار بالبشر وإلقاء النفايات غير المشروعة. وهي تتعاون أيضا مع المنظمات الأخرى على التصدي لتلوث البيئة البحرية.

٣ - التحديات أمام تحقيق الفعالية في بناء القدرات فيما يتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك العلوم البحرية ونقل التكنولوجيا

(أ) عروض المشاركين في حلقة النقاش

٤٩ - تناولت كريستل برات، الخبيرة الاستشارية والمديرة السابقة للجنة العلوم الأرضية التطبيقية لجزر المحيط الهادئ، التحديات المطروحة والفرص المتاحة في مجال بناء القدرات المتعلقة بالبحث والتطوير وإدارة الموارد غير الحية في منطقة المحيط الهادئ. وحددت تحديات، مثل ضعف المؤسسات والترتيبات القانونية، والافتقار إلى إدارة المحيطات والمتخصصين القانونيين وغياب علماء البحار وعدم وجود القدرات من السفن البحثية. وسلط ألفا لبغازا، مدير الشؤون البحرية في وزارة الأشغال العامة والنقل في توغو، الضوء على بعض التحديات التي تواجه تطوير القطاع البحري في بلده، وكذلك تطبيق الاتفاقية والصكوك الأخرى ذات الصلة من خلال التشريعات الوطنية. وقدم كازوهيرو كيتازاوا، المستشار في المركز الياباني لعلوم وتكنولوجيا البحار والأرض، عرضا عن الأنشطة البحثية التي يقوم بها المركز، والتي ساهمت في بناء القدرات في مجال العلوم البحرية. وذكر أن تجربة المركز تكشف أن الأنشطة التدريبية التي تعزز بناء القدرات في مجال العلوم البحرية تكون أكثر فعالية عند انخراط مجموعات صغيرة من العلماء على أساس إقليمي. وألقى أندرو هدسون، المستشار التقني الرئيسي في شؤون المياه الدولية ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نظرة عامة على التحديات الرئيسية التي يواجهها البرنامج الإنمائي، وخاصة ما يتصل منها ببناء القدرات اللازمة لإدارة المحيطات والمناطق الساحلية في النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة، وطرح نُهجا للتغلب على هذه التحديات. وتناول تيومي توماسون، مدير برنامج التدريب في مجال مصائد الأسماك بجامعة الأمم المتحدة، بعض التحديات الكبرى التي تواجه حاليا في مجال بناء القدرات لإدارة

مصائد الأسماك. وأوضح كيف أن النهج المتبع في مجال التعاون الإنمائي قد تغير على مدى العقود الماضية، وتضاءل نتيجة لذلك، التركيز الذي كان منصبا قبل ذلك على بناء القدرات لإدارة مصائد الأسماك. كما أشار إلى الأنشطة التي يضطلع بها برنامج التدريب في مجال مصائد الأسماك بجامعة الأمم المتحدة.

(ب) مناقشات الجلسات العامة وحلقة النقاش

٥٠ - شددت عدة وفود على أن نقص الموارد المالية واحدة من العقبات الأكثر شيوعا أمام بناء القدرات. ولاحظت وفود أخرى أن الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية قد أدت إلى فرض قيود على الميزانية، ويحتاج الشركاء بالتالي إلى كفالة اتباع أفضل الوسائل لتحديد الاحتياجات والمتطلبات اللازمة لتحديد أهداف المساعدة.

٥١ - ورغم الجهود المبذولة لمساعدة الدول النامية في بناء قدراتها، لوحظ أن احتياجات هذه الدول لم تلب وأن القدرات في مجال شؤون المحيطات وقانون البحار لم تتحسن بدرجة كبيرة. ورئي أن هناك حاجة إلى كفالة زيادة بناء القدرات بل وتحسينها أيضا. كما رئي أنه ينبغي الاعتراف بالتحولات في الاحتياجات والأولويات والأهداف الإنمائية وبالمشاكل والتحديات الجديدة التي تنشأ على الصُعد العالمي والإقليمي والوطني.

٥٢ - ورأى المشاركون عموما أن أحد التحديات الشاملة يكمن في انعدام التنسيق بين مقدمي خدمات بناء القدرات، الأمر الذي يمكن أن يكون معاكسا للآثار المتوخاة من برامج بناء القدرات. وفي هذا الصدد، أكدت الوفود على الحاجة إلى تنسيق أنشطة بناء القدرات التي تشمل شؤون المحيطات وقانون البحار، ولا سيما داخل منظومة الأمم المتحدة، وذلك من أجل كفالة وجود نهج محدد الأهداف والحؤول دون تشتيت الجهود أو ازدواجيتها. وأُشير أيضا إلى أن الالتزامات المتعلقة بتقديم تقارير إلى عدة جهات مانحة يمكن أن تثقل أكثر كاهل القدرة المؤسسية للمستفيدين. وذكرت الوفود أن وجود التزام طويل الأجل من الجهات المانحة وتنسيق الجهود أمر سيكفل استدامة أنشطة بناء القدرات.

٥٣ - وكانت عملية تحديد الاحتياجات وترتيبها من حيث الأولوية تحديا ورد ذكره في تقرير الأمين العام، ورددته الوفود. وسلط الضوء على ضرورة وضع أولويات كل من المانحين والمستفيدين بتوافق الآراء بينهم. ولاحظ بعض الوفود انعدام عمليات تشاركية لتحديد أولويات البلدان فيما يتعلق بالمساعدة التقنية والمهنية والمؤسسية.

٥٤ - وأُعرب عن رأي عام مفاده أن هناك حاجة إلى وجود منبر يتبادل فيه مقدمو خدمات بناء القدرات والمستفيدون منها المعلومات، من قبيل آلية لتبادل المعلومات.

٥٥ - كما أشير إلى أن تطوير برامج إقليمية في إطار مبادرة الأمم المتحدة لـ ''توحيد الأداء''، التي تقوم على أساس قطري، يشكل تحديا. وطرح سؤال عما إذا كانت مبادرات تنسيق أنشطة بناء القدرات على المستوى العالمي تساهم في التنفيذ الفعال للاتفاقية أم أن النُهج الإقليمية أو القطاعية أكثر فعالية.

٥٦ - ولاحظ بعض الوفود أن التحديات الكبرى والحاسمة تكمن في امتلاك البيانات والمعلومات البحرية وإمكانية الوصول إليها، ولا سيما فيما يتعلق بالجودة وتدابير التخزين والمناولة الملائمة لنتائج البحوث. وسُلط الضوء بصورة خاصة على المعوقات في الوصول إلى البيانات الأولية التي تجمعها المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

٥٧ - وتناول بعض الوفود التحديات المتصلة بنقل التكنولوجيا، بما في ذلك تنفيذ الجزء الرابع عشر من الاتفاقية والمعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية التي وضعتها اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية. وفي حين نوه بالإطار المنشأ بموجب الجزء الرابع عشر من الاتفاقية، فقد لوحظ أن إحدى المشكلات الرئيسية في بناء القدرات تكمن في عدم تنفيذ الجزء الرابع عشر من الاتفاقية، الذي من شأنه أن يسهل نقل التكنولوجيا بين الدول المتقدمة النمو والدول النامية.

٥٨ - كما لاحظ بعض الوفود أن تنفيذ الالتزام العام في الصكوك الدولية المتعلقة بنقل التكنولوجيا يمثل تحديا لأن هذه التكنولوجيا غالبا ما تخضع لحقوق الملكية، وتدعي دول وجود صعوبات في نقلها. وتتمثل التحديات الإضافية في نقل الدراية بكيفية استخدام التكنولوجيات، لتمكين المستفيدين من استخدام التكنولوجيا على المدى الطويل، والعقبات المواجهة في تحويل عقود الصيانة للدول الأخرى. وفي هذا الصدد، أُعرب عن رأي مفاده أن اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية مسؤولة عن وضع خطط التعاون الممكنة لنقل التكنولوجيا وفقا للمعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية. ورغم أن براءات الاختراع، التي تستخدم عادة لمنح حقوق الملكية الفكرية في هذا الميدان، لا بد أن تحترم، فهي محدودة زمنيا وبالتالي يمكن التفكير في إقامة شراكات.

٥٩ - كما عبر عن رأي عام مفاده أن أحد التحديات يتمثل في كفالة استدامة نتائج مبادرات بناء القدرات. وأشارت عدة وفود إلى أن غياب الكفاءة التقنية في البلدان النامية لا يزال يشكل تحديا هاما لبناء القدرات، حيث إن التعليم ذات الصلة بالعلوم البحرية لا يمكن تقديمه محليا. وفي هذا الصدد، لوحظ أن جذب الخبرة الكافية لوضع برامج جامعية في مجال العلوم البحرية أمر شاغل. ورئي أن توفير التعليم والتدريب، وخاصة بالنسبة للفنيين العاملين في هذا المجال والطامحين إلى العمل فيه، أمر هام من أجل الإعداد لمواجهة التحديات

الناشئة مثل تغير المناخ. وإضافة إلى ذلك، أثارت عدة وفود مسألة القدرة المفقودة، حيث إن بعض المتدربين من ذوي الخبرة المكتسبة حديثا من خلال برامج بناء القدرات لم يعودوا إلى بلادهم الأصلية.

٦٠ - وقُدم طلب للمنظمات المتخصصة لتقديم المساعدة في البداية، مع العمل في الوقت ذاته على كفالة تنمية القدرات الطويلة الأجل للجامعات المحلية لكي تحافظ على تلك التدريبات. وفي هذا الصدد، اعتبر بعض الوفود أن الاعتماد على الخبراء الأجانب والموارد الأجنبية مع الاهتمام القليل بالمعارف والخبرات المحلية أمر يبعث على القلق.

٦١ - وفيما يتعلق ببناء القدرات في مجال البحوث وإدارة الموارد غير الحية، فقد أكد على أهمية التعاون الإقليمي من أجل مواجهة تحديات المستقبل، ولا سيما تلك المتعلقة بالعلاقة مع القطاع الخاص والحاجة المحتملة للتفاوض على اتفاقات تنمية الموارد التي يمكن أن تستفيد منها الدول النامية الساحلية. ولهذه الغاية، لوحظ أن هناك ضرورة لوضع سياسات وأُطر قانونية وأُطر مُنظِّمة، ومبادئ توجيهية بيئية، وإطار مالي.

٦٢ - وأُثيرت مسألة الصعوبة في التصدي لبناء القدرات في مجال الحفظ والإدارة فيما يتعلق بالمناطق المتنازع عليها.

٦٣ - ووجه الانتباه أيضا إلى انعدام الأنشطة الرامية إلى التصدي للتحديات البيئية التي يشكلها التلوث الضوضائي تحت سطح الماء. وكذلك وُجه نداء إلى الدول لزيادة مبادرات بناء القدرات الهادفة إلى تحسين فهم هذه المسألة من الناحية العلمية.

(٤) الجديد من النُهج، وأفضل الممارسات والفرص لتحسين بناء القدرات فيما يتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار

(أ) عروض المشاركين في حلقة النقاش

٦٤ - قام ميتسويوكي أونو، مدير إدارة الشؤون البحرية التابعة لمؤسسة نيبون اليابانية، بتقديم لمحة عامة عن أنشطة المؤسسة لبناء القدرات فيما يتعلق بشؤون المحيطات وقانون البحار، مُسلطا الضوء على المشاريع التي تضطلع بها بالتعاون مع الحكومات والأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والجهات البحثية والأكاديمية. وأفادت نيكول غلينيور، من مرفق البيئة العالمي، ببعض الأنشطة التي يقوم بها المرفق لبناء القدرات وإدارة المعارف من خلال شبكة التعلم والتبادل والموارد في شؤون المياه الدولية. كما سلطت الضوء على برامج جديدة للتعاون تركز على التكيف مع تغير المناخ، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإدارة شؤون المياه، واستدامة مصائد الأسماك، وتشمل مكونات بناء القدرات. وقام رفائيل لوتيلا،

المدير التنفيذي لمرفق موارد الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا، بتقديم لمحة عامة عن آلية الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا، مشيرا إلى أنها تعمل على بناء القدرات الإقليمية، وتقوم على مبدأ الشراكة، وتتبع نهجا متعدد أصحاب المصالح من المستوى المحلي وصولا إلى المستوى الدولي. وقال إن آلية الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا تعمل على تعزيز إدارة المناطق الساحلية والمحيطات باتباع أسلوب الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، بما يشمل إدراج أنشطة بناء القدرات ونقل المعرفة في المشاريع منذ بدايتها. وقامت إيمان مليانه، مديرة السياسات البحرية الدولية بمنظمة حفظ الطبيعة، بتقديم أمثلة على مشاريع بناء القدرات التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية التي تركز على التوفيق بين الاحتياجات الإنمائية للمجتمعات المحلية وأصحاب المصالح في المحيطات وأولويات الحفظ. وأبرزت بعض أفضل الممارسات والعمليات الرئيسية لنجاح بناء القدرات، وبخاصة الحاجة إلى مراعاة السياق في الإقرار باحتياجات تنمية القدرات؛ وبناء الملكية المحلية والاعتماد على الذات؛ وتسهيل تبادل الخبرات بين الأنداد والتبادلات المهنية؛ وتعزيز القدرات المؤسسية، وتشجيع التخطيط الطويل الأجل لتحقيق الاستدامة، بطرق منها إنشاء صناديق استئمانية للمناطق المحمية. وقام نارموكو براسمادجي، الأمين التنفيذي بالأمانة الوطنية الإندونيسية لمبادرة المثلث المرجاني عن الشعاب المرجانية والثروة السمكية والأمن الغذائي، بتقديم عرض سلط فيه الضوء على أنشطة بناء القدرات والبرامج التي نفذت في إطار المبادرة للنهوض بخطة عملها الإقليمية. وشدد على النهج الجديد الذي اتخذته الدول الأعضاء في المبادرة في تصورها لخطة العمل الإقليمية بوصفها وثيقة حية وغير ملزمة. وأشار إلى أن المبادرة لا تزال تواجه مشكلات تتعلق ببناء القدرات داخل البلدان الأعضاء، إلا أن الأولوية الأولى هي لتبادل الأفكار والمهارات داخل المنطقة.

(ب) مناقشات الجلسات العامة وحلقة النقاش

٦٥ - وأعرب عن رأي عام مفاده أنه لكي تكون أنشطة بناء القدرات فعالة، ينبغي أن تصمم بعناية وفقا لاحتياجات البلدان الشريكة وأوضاعها (انظر أيضا الفقرة ١٦ أعلاه). ورئي أيضا أن أنشطة بناء القدرات ينبغي أن تكون كذلك متسقة ومتكاملة مع الأولويات والسياسات الوطنية للبلدان الشريكة، وأن تتلافى تكرار الأنشطة القائمة. وفي هذا الصدد، ينبغي لنُهج بناء القدرات أن تكون عملية وذاتية الدفع. ودعي إلى وضع نهج استراتيجية طويلة الأجل، وكذلك إلى وضع استراتيجيات محددة مشفوعة بأطر زمنية. وشدد على أهمية إشراك المستفيدين في اتخاذ القرارات المتعلقة بإنهاء برامج بناء القدرات. واعتبر ضروريا إشراك الخبرات وأهل المعرفة على الصعيدين المحلي والوطني منذ بدء صياغة برامج بناء

القدرات وحتى تنفيذها. وسُلط الضوء على أمثلة تجسد تسخير انخراط المجتمع المحلي في تحقيق الإدارة المستدامة للموارد، بطرق منها اتباع نُهج قائمة على الحقوق في قطاع مصائد الأسماك.

٦٦ - وبعد ملاحظة عدم إجراء أي تقييم شامل على الصعيد العالمي لاحتياجات بناء القدرات للدول فيما يتصل بشؤون المحيطات وقانون البحار، بما في ذلك العلوم البحرية، واقترحت عدة وفود القيام بذلك.

٦٧ - وتم التشديد على أن أنشطة بناء القدرات لا يمكن أن تنفذها الدول بمفردها في بعض الحالات بل تحتاج إلى شراكات بين القطاعين الخاص والعام بغية كفالة وجود إطار صالح ومستدام. كما وجه الانتباه إلى أهمية التأكد من أن البرامج التدريبية المنظمة في البلدان المتقدمة النمو يمكن تطبيقها بفعالية عند عودة المتدربين إلى بلدانهم الأصلية. وحيث لا تتاح تسهيلات وقدرات تقنية مماثلة في البلد الأصلي. رئي أن إجراء التدريب الميداني في البلدان النامية سيكون أكثر فعالية. وفي هذا الصدد، أشير إلى تجربة استخدام سفن البحوث العائمة.

٦٨ - وتم التأكيد على أهمية تبادل المعلومات ووجه نداء لتنفيذ النهج الجديدة، وتطبيق أفضل الممارسات والاستفادة من الفرص المتاحة لتحسين تبادل المعلومات والتواصل عبر الشبكات في سياق بناء القدرات ضمن مبادرات وأنشطة وبرامج الأمم المتحدة في مجال علم المحيطات والعلوم البحرية. ومن الأمثلة التي سبقت وضع خطط التعليم وبناء القدرات في مجال علم المحيطات والعلوم البحرية، وبحوث علم المحيطات وأعمال المراقبة والمسح، والأجهزة وإدارة البيانات والأخطار البحرية وإدارة المخاطر، وإدارة النظم الإيكولوجية، والتوعية وتدريب علماء البحار والموظفين القانونيين وصناع القرار بانتظام على الاتفاقية؛ وتقديم الدعم للمهنيين الشباب للعمل على تنمية القدرات في المكاتب الإقليمية اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية (برنامج اليونسكو للخبراء المعاونين)؛ وتعزيز التعاون فيما بين الخبراء الدوليين والوطنيين، والأفرقة العاملة التقنية، والهيئات الاستشارية؛ وتقديم المساهمات من خارج الميزانية، والتعاون والتنسيق بين الوكالات الدولية لبناء القدرات ذات الصلة بإدارة المعلومات. وعلاوة على ذلك، ذكر أن التواصل بين الخبراء عبر الشبكات سيكون له دور هام. وفي هذا الصدد، لوحظت أهمية تعزيز آليات تعزيز التعاون وشبكات الاتصال من خلال التعاون الثنائي أو المتعدد الأطراف. وحثت الدول والمنظمات القادرة على أن تتبادل خبراتها على الصعيدين الإقليمي والعالمي في تجميع المعلومات العلمية وتحليلها تلبية لاحتياجات الإدارة، ولا سيما في مجالات الكوارث الطبيعية والمناطق البحرية المحمية والتكنولوجيا الأحيائية البحرية وتغير المناخ.

٦٩ - وشددت عدة وفود على ضرورة التركيز على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي ينظر إليه على أنه طريقة مبتكرة لبناء القدرات وآلية تعاونية لتمكين البلدان المعنية من تحديد الأولويات والاحتياجات الخاصة بها وتولي زمام هذه العملية. وأبرزت وفود خبراتها في هذه الأشكال من التعاون، مثل التعاون من خلال منطقة السلام والتعاون في جنوب المحيط الأطلسي، وجماعة البلدان الناطقة باللغة البرتغالية ومبادرة المحيطات في إطار منتدى الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا، التي تشتمل على تنظيم حلقات عمل علمية وتطوير مشاريع بحثية مشتركة في مجال علم المحيطات. ووجه الانتباه أيضا إلى مبادرة، طرحت بالتعاون مع السلطة الدولية لقاع البحار، بهدف دمج وتوحيد جميع المعلومات المتعلقة بالجيولوجيا والموارد المعدنية في المنطقة الاستوائية وجنوب المحيط الأطلسي. ويتوخى من المشروع بناء القدرات في مجال البحوث العلمية البحرية في سياق التعاون فيما بين بلدان الجنوب. ومع ذلك، أشارت عدة وفود إلى أنه ينبغي ألا يحل التعاون فيما بين بلدان الجنوب محل التعاون بين الشمال والجنوب، وخاصة فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، بل ينبغي أن يكون مكملا له بدلا من ذلك.

٧٠ - وأشار بعض الوفود إلى أهمية التركيز على نهج متكاملة تستند على النظم الإيكولوجية عند القيام ببناء القدرات. وأشير في هذا الصدد، إلى أفضل الممارسات لدى أعضاء مجلس المنطقة القطبية الشمالية. وفي ضوء دور الدول النامية غير الساحلية بوصفها بلدان المنبع ومناطق مستجمعات المياه، فضلا عن حقوقها في إطار الاتفاقية، جرى التشديد على الحاجة إلى وضع برامج محددة لبناء القدرات في هذه البلدان. وأشير إلى أن آلية الشراكات في الإدارة البيئية لبحار شرق آسيا طبقت نهج الإدارة المتكاملة لأحواض الأنهار للمناطق الساحلية بإشراك البلدان غير الساحلية والمناطق الإدارية غير الساحلية داخل البلدان أيضا.

٧١ - وشددت الوفود على ضرورة التعاون الدولي من أجل بناء القدرات، بما في ذلك التعاون الشامل لعدة قطاعات. ويمكن تدارك الأمر، في الحالات التي ليس فيها بناء للقدرات أو الحالات التي فيها ثغرات في مجال بناء القدرات، عن طريق التنسيق والتعاون على الصعد الوطني والإقليمي والدولي. وأيدت عدة وفود اتباع نهج إقليمية. وتم التأكيد على أهمية التعاون بين الدول الساحلية النامية المتجاورة. وتم التشديد بوجه خاص على تعزيز التنسيق والتعاون الإقليميين فيما يتعلق بمختلف المسائل المتعلقة بمصائد الأسماك.

٧٢ - وأعرب عن رأي مفاده أن المنظمات الدولية المختصة التي تعترف بها الاتفاقية يمكنها أن تضطلع بدور ريادي في تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين فيما يتعلق ببرامج البحوث

العلمية البحرية وبناء القدرات. وعلاوة على ذلك، أشارت عدة وفود إلى أن شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، والسلطة الدولية لقاع البحار، ومكتب الممثل السامي المعني بأقل البلدان نموا والبلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية، فضلا عن المنظمات الأخرى المعنية في منظومة الأمم المتحدة، تستطيع أن تنسق لإنشاء مراكز إقليمية لعلوم وتكنولوجيا البحار في منطقة جزر المحيط الهادئ.

٧٣ - ولوحظ أن الأمم المتحدة لها دور خاص فيما يتعلق ببناء القدرات والتدريب. واقترح أن يضطلع مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق بالدراسة والتقييم لمعرفة أي نوع من النهج المنسقة يمكن لمختلف برامج الأمم المتحدة وهيئاتها أن تعتمده للنهوض باستراتيجية فعالة ومستدامة في مجال بناء القدرات من أجل تعزيز الاستخدامات السلمية لحيز المحيطات ومواردها، وإدارتها وتنظيمها، وحماية البيئة البحرية وحفظها، بما في ذلك اتخاذ تدابير للتصدي لتغير المناخ والقرصنة.

٧٤ - وارتأى المشاركون عموما أنه ينبغي إنشاء آلية لتبادل المعلومات المتعلقة بفرص بناء القدرات المتاحة التي ستسهل الربط بين الاحتياجات والفرص. وفي هذا الصدد، اقترح بعض الوفود أن تقوم شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار بتعهد قاعدة بيانات بالفرص المتاحة في مجال بناء القدرات، والجهات المانحة ووكالات التمويل على الإنترنت. وستؤدي قاعدة البيانات هذه إلى تحسين فرص الحصول على معلومات على أنشطة ومبادرات الجهات المانحة لبناء القدرات، وتسهيل تنسيق جهود الوكالات وتحديد الأولويات.

٧٥ - وأشار عدد من الوفود إلى أن المعايير والمبادئ التوجيهية المتعلقة بنقل التكنولوجيا البحرية التي وضعتها اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية تمثل أداة أساسية لتنفيذ الجزء الرابع عشر من الاتفاقية، وتعزيز بناء القدرات في الأمور ذات الصلة بالمحيطات والمناطق الساحلية عن طريق التعاون الدولي. كما سلط الضوء على الحاجة إلى مواصلة تعزيز المبادئ التوجيهية الاستراتيجية للجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية التي وضعتها في أهدافها الرفيعة المستوى، ولا سيما الهدف الرابع المتعلق بالإجراءات الإدارية والسياسات المؤدية إلى استدامة بيئة الموارد في المحيطات والمناطق الساحلية.

٧٦ - وأعرب عن رأي مفاده أن الفريق العامل المخصص غير الرسمي المفتوح باب العضوية لدراسة المسائل المتعلقة بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام له دور هام في تعزيز بناء القدرات فيما يتعلق باستخدام حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية.

٧٧ - وأشارت عدة وفود إلى الدور المحتمل للعملية المنتظمة للإبلاغ العالمي عن حالة البيئة البحرية وتقييمها في تعزيز بناء القدرات. غير أن بعض هذه الوفود رأت أنه ينبغي للعملية المنتظمة للإبلاغ العالمي ألا تضطلع مباشرة ببناء القدرات، بل ينبغي لها أن تقوم بتسهيل وتحديد احتياجات بناء القدرات والمشاريع، وأن تسعى إلى تيسير الاستفادة المثلى من العمليات والصكوك القائمة. ولوحظ أن العملية المنتظمة للإبلاغ العالمي ستوفر وسيلة فعالة من حيث التكلفة للوصول إلى البيانات والمعارف المتاحة بالفعل، وتوليفها والاستفادة منها، وستساهم في بناء القدرات في جميع البلدان بالتشجيع على تطوير الخبرة الفنية في مجال جمع وتحليل البيانات وتبادل المعلومات والمعارف التكنولوجية فيما بين العلماء والمديرين.

٧٨ - وذكر أنه ينبغي لأعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات أن يتصرفوا بطريقة منسقة لدعم التقييم المتكامل للمحيطات وتبادل المعلومات والبيانات. ولوحظ أن دور الآليات، مثل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، يقتصر على ولايات مختلف المنظمات المشاركة، بحسب ما تقرره الدول الأعضاء فيها.

٧٩ - وأشير إلى أنه ينبغي توجيه تمويل إضافي من مرفق البيئة العالمية إلى مجال تركيز برنامج شؤون المياه الدولية، وأنه ينبغي النظر في كيفية تحقيق ذلك.

٨٠ - ولاحظت عدة وفود، مع التقدير، الأنشطة التي تضطلع بها المنظمات غير الحكومية. ولوحظ، بوجه خاص، أن النهج الكلي والشامل لعدة قطاعات الذي تتبعه مؤسسة نيبون، والذي يؤكد على الترابط المؤسسي وعلى التكامل بين العلوم الطبيعية والاجتماعية، سيستمر اتباعه في المستقبل.

٨١ - ورأى المشاركون عموما أن الصناديق الاستئمانية والزمالات الدراسية وسائل قيمة لدعم بناء القدرات. ودعت عدة وفود إلى تقديم مساهمات مالية إلى صندوق الهبات للبحوث العلمية البحرية في المنطقة التابع للسلطة الدولية لقاع البحار. وكذلك إلى برامج الزمالات الدراسية والصناديق الاستئمانية التي تديرها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار أو تشارك في إدارتها. وقدم اقتراح دعا إلى ضرورة ألا تكون المساهمات المقدمة إلى صندوق المساعدة في إطار الجزء السابع طوعية بعد الآن، ويمكن أن تدمج في الأنصبة المقررة للدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية.

٨٢ - ولوحظت أيضا الفرص التي تتيحها الصناديق الاستئمانية المتصلة بالمناطق المحمية البحرية وأشير إلى أن الصناديق الاستئمانية القائمة يمكنها أن توفر الدعم للمبادرات الإقليمية من أجل إنشاء مناطق ومتنزهات داخل حدود الولاية الوطنية، وأن تعزز أيضا فعالية الإدارة في المناطق والمتنزهات القائمة.

٨٣ - وتم التشديد على أنه ينبغي مواصلة تعزيز ودعم الشبكة الدولية للرصد والمراقبة والإشراف المعنية بالأنشطة ذات الصلة بصيد الأسماك، حيث إنها تقدم خدمات لا تقدر بثمن إلى الدول المتقدمة النمو والدول النامية على السواء فيما يتعلق بتبادل المعلومات ووضع السياسات وتنظيم برامج التدريب المتصلة بالتصدي على الصعيد العالمي لصيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، بما في ذلك في البلدان الأفريقية. ودعت وفود عدة إلى تقديم مساهمات مالية للشبكة. وأعلن عن تعهد بالمساهمة بمبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة.

البند ٤ من جدول الأعمال – التعاون والتنسيق فيما بين الوكالات

٨٤ - قدم منسق شبكة الأمم المتحدة للمحيطات أندرو هودسون، المستشار التقني الرئيسي في شؤون المياه الدولية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، استعراضا عاما لأحدث ما قامت به الشبكة من أعمال. وأشار السيد هودسون إلى النتائج الرئيسية للاجتماع الثامن لشبكة الأمم المتحدة للمحيطات، المعقود في باريس في ٥ أيار/مايو ٢٠١٠. وفي ذلك الاجتماع، انتخب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي مثله السيد هودسون، للقيام بدور المنسق، وانتخب برنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي مثلته السيدة جاكلين ألدير، للقيام بدور نائب المنسق.

٨٥ - وقدمت الوكالات المشاركة في ذلك الاجتماع استكمالا لأحدث أنشطتها المتعلقة بالمحيطات والمناطق الساحلية. وبصفة خاصة، أبلغت فرقة عمل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات المعنية بالتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج حدود الولاية الوطنية عن جملة أمور منها التقدم المحرز في تجميع المعلومات عن الأدوات القائمة المنصوص عليها في إطار الصكوك الدولية ذات الصلة بحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه بطريقة مستدامة في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. وقدمت فرقة عمل شبكة الأمم المتحدة للمحيطات المعنية بالمحميات البحرية تقريرا عن حلقة العمل التي عقدها الخبراء بشأن التوجيه العلمي والتقني فيما يتعلق باستخدام نظم التصنيف البيولوجي الجغرافي وتحديد المناطق البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية التي هي بحاجة إلى حماية، المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩. واستعرض كل من اللجنة الأوقيانوغرافية الحكومية الدولية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة وشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار التقدم المحرز في العملية المنتظمة للإبلاغ العالمي بما في ذلك إصدار التقرير المتعلق بـ ''التقييمات'' في آب/أغسطس ٢٠٠٩. وناقش الاجتماع أيضا التعاون مع لجنة الأمم المتحدة المعنية بالموارد المائية وتعهد أطلس الأمم المتحدة للمحيطات على الرغم من القيود المالية التي تعمل في ظلها.

٨٦ - وبيّن السيد هودسون أنشطة بناء القدرات التي اضطلع بها مؤخرا أعضاء شبكة الأمم المتحدة للمحيطات والتي لم تذكر في المناقشات التي دارت بشأن موضوع التركيز. وأشار إلى أن أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي نظمت حلقات عمل إقليمية بشأن استعراض التقدم المحرز وبناء القدرات لتنفيذ برنامج عملها للمناطق المحمية. وأطلقت، عملا بالمقرر تاسعا/١٨ لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية، موقعا شبكيا لتحسين تنفيذ برنامج العمل على الصعيد الوطني. وأعدت إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية بالفاو عددا من أنشطة بناء القدرات على الصعد العالمي والإقليمي والمحلي، تتناول، في جملة أمور، إدارة مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية بما في ذلك رسم السياسات؛ وجودة الأغذية وسلامتها؛ ومصائد الأسماك الصغيرة الحجم؛ وتحسين المعلومات المتعلقة بمصائد الأسماك؛ والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛ وأثر تغير المناخ؛ وتجارة الأسماك وتسويقها؛ والاستجابة لحالات الطوارئ. وقامت مختبرات دراسة البيئة البحرية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية بتوسيع نطاق أنشطتها لدعم الدول الأعضاء في مجال بناء القدرات من أجل التنمية المستدامة للمحيطات وقدرات البحث لدراسة آثار تغير المناخ على المحيطات والتكيف معها. ونظمت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، بوصفها أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (مؤتمر ريو + ٢٠)، المقرر عقده في البرازيل في عام ٢٠١٢ وعمليته التحضيرية، الاجتماع الأول للجنة التحضيرية في نيويورك في أيار/مايو ٢٠١٠. وأفاد السيد هودسون أيضا بأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي شرع في العديد من المشاريع الجديدة الرامية إلى تعزيز القدرات الوطنية والإقليمية من أجل الإدارة المستدامة للعديد من النظم الإيكولوجية البحرية الكبيرة المشتركة. وتشمل هذه المشاريع النظم الإيكولوجية الكبيرة في بحري سولو - سيليبيس، وفي مسار تيار همبولت، وبحري تيمور - أرافورا، ومشروعا لتعزيز مشاركة إندونيسيا، والفلبين وفييت نام في اتفاقية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في مصائد غرب ووسط المحيط الهادئ وفي إطار إدارة مصائد الأسماك بهذه المنطقة.

٨٧ - وردا على سؤال أثير بشأن مدى توافر المعلومات المستكملة عن أنشطة شبكة الأمم المتحدة للمحيطات، أشار السيد هودسون إلى أنه بمجرد إنشاء موقع الشبكة على الخادوم الذي تتعهده الفاو لأغراض أطلس الأمم المتحدة للمحيطات فسيكون من الممكن الوصول مباشرة إلى هذه المعلومات.

البند ٥ من جدول الأعمال – مسائل يمكن أن تستفيد من الاهتمام بها في الأعمال المقبلة للجمعية العامة المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار

٨٨ - أشارت عدة وفود إلى المسائل التي يمكن أن تستفيد من اهتمام الجمعية العامة وقدمت المسائل الجديدة التالية خطيا بوصفها موضوعات يمكن أن تنظر فيها العملية الاستشارية في المستقبل:

(أ) دراسة التقدم المحرز في تنفيذ الفصل الخاص بالمحيطات المنبثق عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة؛

(ب) تنفيذ الصكوك الدولية الحالية؛

(ج) المسؤولية والتعويض عن الآثار السلبية للإضرار بالبيئة؛

(د) نقل التكنولوجيا البحرية؛

(هـ) تدابير مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛

(و) تحسين تدابير رصد ومراقبة مصائد الأسماك والإشراف عليها وغير ذلك من تدابير مكافحة صيد الأسماك غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم؛

(ز) حفظ الموارد البحرية والتدابير التي يمكن أن تتخذها الدول في هذا الصدد؛

(ح) حفظ البيئة البحرية، مع التركيز على السلامة البحرية والملاحة البحرية؛

(ط) مسؤوليات دولة العلم في جميع شؤون المحيطات؛

(ي) اتباع نهج تقوم على النظام الإيكولوجي للتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره على المحيطات والمناطق الساحلية؛

(ك) بناء القدرات من أجل إجراء البحوث وتجميع بيانات موارد المصائد البحرية؛

(ل) بناء القدرات في مجال إجراء البحوث وتجميع بيانات موارد المصائد البحرية وإسداء المشورة في إدارة هذه الموارد؛

(م) تحسين إحصاءات مصائد الأسماك؛

(ن) عملية ريو + ٢٠؛

(س) الأخطار التي تهدد المحيطات.

٨٩ - وفي حين سلم العديد من الوفود بأهمية جميع المسائل المدرجة في القائمة التجميعية التي عممها رئيسا العملية الاستشارية، فإنها أشارت إلى الموضوعات التي ينبغي في رأيها أن تولى الأولوية. وتتمثل هذه الموضوعات في نهج الإدارة المتكاملة للتصدي للتلوث البحري؛ والاستخدامات الجديدة المحتملة للمحيطات؛ وتطبيق نهج النظام الإيكولوجي والتقليل من التلوث إلى أدنى حد واللجوء إلى استخدام أداة تقييم الأثر البيئي ومصادر التلوث البرية؛ والحطام البحري.

٩٠ - وجرى التشديد على أن المسائل الواردة في القائمة التجميعية ينبغي ألا ينظر فيها لغرض اختيار موضوع تركيز الاجتماع القادم للعملية الاستشارية فحسب، بل بوجه أعم لغرض التداول على قرارات الجمعية العامة. ولهذه الغاية، أقترح أن تتبع جميع الدول التي تقترح موضوعات يمكن أن تستفيد من الاهتمام بها في الأعمال المقبلة للجمعية العامة ورقات معلومات أساسية لتيسير التفاوض على القرارات وشدد بعض الوفود أيضا على الحاجة إلى تجنب اختيار موضوعات تقع ضمن ولاية منظمات ومؤسسات دولية معينة، وأشار أحد الوفود إلى مثال تغير المناخ.

البند ٦ من جدول الأعمال

عملية اختيار المواضيع وأعضاء أفرقة المناقشة، بما ييسر عمل الجمعية العامة

٩١ - ناقشت الوفود، وفقا للفقرة ١٨٨ من قرار الجمعية العامة ٧١/٦٤، كيفية ابتكار عملية تتسم بالشفافية والموضوعية والشمول لاختيار المواضيع وأعضاء أفرقة المناقشة، بما ييسر عمل الجمعية العامة خلال المشاورات غير الرسمية بشأن القرار السنوي المتعلق بالمحيطات وقانون البحار. وأشير أيضا إلى أن العملية الاستشارية نظرت في مسألة اختيار المواضيع وأعضاء أفرقة المناقشة في مناقشاتها، خلال اجتماعها العاشر، بشأن تنفيذ نتائج العملية الاستشارية (انظر الوثيقة A/64/131).

٩٢ - وأشارت عدة وفود إلى ولاية العملية الاستشارية المنصوص عليها في قرار الجمعية العامة ٣٣/٥٤ واقترحت أن يتضمن جدول أعمال كل اجتماع من اجتماعات هذه العملية بندا يتم في إطاره النظر في المواضيع المقترحة للاجتماع المقبل بما ييسر عمل الجمعية العامة. ويمكن تعميم ورقة مفاهيمية لتوضيح الأساس المنطقي للموضوع المختار مع مراعاة ضرورة (أ) الاضطلاع بهذه العملية وفقا للاتفاقية واتساقا مع الاتفاقات التي جرى التوصل إليها في مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، وبخاصة الفصل ١٧ من جدول أعمال القرن ٢١؛ و (ب) مراعاة الإسهامات التي تقدمها لجنة التنمية المستدامة وغيرها من هيئات الأمم المتحدة؛ و (ج) تجنب إنشاء مؤسسات جديدة؛ و (د) تجنب التكرار والتداخل مع المنتديات

المتخصصة؛ و (هـ) مراعاة أن الجمعية العامة ليس من أغراضها القيام بالتنسيق القانوني أو القضائي بين مختلف الصكوك القانونية؛ و (و) مراعاة اختلاف خصائص واحتياجات مختلف مناطق العالم؛ و (ز) الإسهام في النقاش السنوي للجمعية العامة؛ و (ح) توفير منظور متكامل بشأن الركائز الثلاث للتنمية المستدامة. وأبدى بعض الوفود تحفظها على هذا المقترح.

٩٣ - واقترحت عدة وفود أن تعمم الورقات المفاهيمية عن كل موضوع من المواضيع المقترحة للعملية الاستشارية قبل أسبوع على الأقل من الجولة التالية للمشاورات غير الرسمية للجمعية العامة بشأن القرار المتعلق بالمحيطات وقانون البحار. وسيتيح هذا وقتا كافيا للحكومات للتعمق في المقترحات.

٩٤ - وفيما يتعلق بالمواضيع التي ستناقش في الاجتماعات القادمة للعملية الاستشارية فقد رئي أنه ينبغي إيلاء الأولوية للمواضيع التي تحظى بالاهتمام حاليا، والتي لم ينظر فيها في الاجتماعات السابقة والتي يمكن أن تساعد في تنفيذ قانون البحار. غير أن مسؤولية إيلاء الأولوية للمواضيع ذات الاهتمام الخاص والضرورية للبلدان النامية تظل مسؤولية الجمعية العامة.

٩٥ - ورئي أيضا أن العملية الاستشارية أولت اهتماما غير متناسب لمسألة مصائد الأسماك، التي لا تعتبر عالمية في طابعها ومن الأنسب بالتالي تناولها على الصعيدين الإقليمي والوطني.

٩٦ - وفيما يتعلق باختيار أعضاء أفرقة المناقشة، ذكر عدد من الوفود أنه ينبغي، من حيث المبدأ، تشجيع مشاركة أعضاء في أفرقة المناقشة من جميع مناطق العالم وتيسير هذه المشاركة. وبخصوص أعضاء أفرقة المناقشة من البلدان النامية، اقترح عدد من الوفود إنشاء آلية اختيار أكثر فعالية وسرعة لضمان مشاركتهم وتم إبراز الدور الهام للرئيسين في تحديد ودعوة أفراد أكفاء للمشاركة بصفة محاورين، والمحافظة في الوقت نفسه على التوازن المناسب بين المناطق وهنئ رئيسا الاجتماع الحادي عشر على عملهما في هذا الصدد. وأشير إلى الدرجة العالية من الموضوعية والمهنية التي يتحلى به الرئيسان الحاليان وشجع رئيس الجمعية العامة على الحفاظ على اعتماد أعلى المعايير في اختيار رئيسي العملية الاستشارية في المستقبل.